

تقرير المجلس التنفيذي عن دورتيه الثالثة والعشرين بعد المائة والرابعة والعشرين بعد المائة

١- عقد المجلس التنفيذي دورته الثالثة والعشرين بعد المائة في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨ ودورته الرابعة والعشرين بعد المائة في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ويتناول هذا التقرير بإيجاز أهم حصائل هاتين الدورتين.

الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة (٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨)

٢- خلص أعضاء المجلس إلى أن تنقيح الدلائل الإرشادية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن زرع الخلايا والنسج والأعضاء البشرية يستلزم مزيداً من العمل واتفقوا على مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

٣- وأشار المجلس إلى التقرير المتعلق بالشراكات العالمية في مجال الصحة (انظر أيضاً الفقرة ٣٠ أدناه) وركز بوجه خاص على مشاركة المنظمة في التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع وطلب إلى الأمانة أن تضع دلائل إرشادية للسياسة العامة المتعلقة بدخول منظمة الصحة العالمية في شراكات.

٤- وطرح أعضاء المجلس خلال مناقشة مطولة اقتراحات عديدة بشأن تنفيذ سياسة مطبوعات المنظمة وتقييمها. وأحاط المجلس علماً بالتقرير المقدم في هذا الصدد. وأحاط علماً أيضاً بالتقرير المتعلق باجتماعات لجنيتين من لجان الخبراء.

٥- وأقر المجلس النظام الأساسي لمنح جائزة الدكتور لي جونج - ووك التذكارية للصحة العمومية (انظر أيضاً الفقرة ٣٣ أدناه).

الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة (١٩-٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)

٦- أرجئ افتتاح الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة حتى عصر يوم ١٩ كانون الثاني/ يناير لإفساح المجال لعقد مشاوررة رفيعة المستوى بشأن الأزمة المالية والصحة في العالم.^١

١ منظمة الصحة العالمية. الأزمة المالية والصحة في العالم: تقرير المشاوررة الرفيعة المستوى. جنيف، منظمة الصحة العالمية، الصفحة ٣٤، ٢٠٠٩.

٧- وقد وافق المجلس، لدى إقراره جدول أعماله لهذه الدورة، على تضمينه بنداً إضافياً بشأن الأوضاع الصحية في قطاع غزة (انظر الفقرة ٩ أدناه).

٨- وشددت المديرية العامة في تقريرها إلى المجلس على أهمية العمل الصحي إبان الأزمات. وأشارت في هذا الصدد إلى تفشي الكوليرا في بلدين أفريقيين وإلى الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. وقالت إن أحداثاً من هذا القبيل تذكر بالغرض الأساسي من الصحة العمومية وهو - حماية السكان من الأذى سواء كان هذا الأذى ناجماً عن أسباب ميكروبيولوجية أو عن سلوكيات بشرية أو عن البيئة - وبأساسيات الصحة العمومية وهي الوقاية والحماية والإنصاف. وأكدت، أيضاً، أهمية الإدارة الرشيدة في مجال الصحة العمومية. وقد أحاط المجلس علماً بتقريرها.

المسائل التقنية والصحية

٩- بعد مناقشة مستفيضة وتصويت ببناء الأسماء، اعتمد المجلس بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت القرار مت ٢٤ق ٤ بشأن الأوضاع الصحية الخطيرة الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة المحتل. ويدعو القرار في ما يدعو إليه، المديرية العامة إلى أن توفد على وجه الاستعجال بعثة صحية متخصصة للوقوف على الاحتياجات الصحية وتقييم ما لحق بالمرافق الطبية من دمار وموافاة جمعية الصحة بتقرير في هذا الصدد.

١٠- وركز الأعضاء في مناقشتهم لمسألة تغير المناخ والصحة، على الأوضاع التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة والحاجة إلى إذكاء الوعي ومواصلة إجراء البحوث. وقد اعتمد المجلس، في القرار مت ٢٤ق ٥، خطة العمل المقترحة. وأكدت المديرية العامة أن كفاءة مساهمة المنظمة في عملية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة أمر يحظى بالأولوية لدى الأمين العام.

١١- ونظر المجلس في تقرير الأمانة عن التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة جنباً إلى جنب مع مشروع قرار قدمته دول أعضاء عدة. وبعد مشاورات مستفيضة وفي ضوء العمل الذي اضطلع به فريق الصياغة غير الرسمي، اعتمد المجلس القرار مت ٢٤ق ٦ بشأن الحد من حالات الغبن في الصحة من خلال العمل الخاص بالمحددات الاجتماعية للصحة.

١٢- وفي سياق مناقشة التقرير المتعلق بداء شاغاس رحب أعضاء المجلس بالاهتمام الذي يولى حالياً لأمراض المناطق المدارية المنسية بوجه عام ولداء شاغاس بوجه خاص. وأحاط المجلس علماً بالتقرير وبعد النظر في مشروع قرار تقدمت به دول أعضاء عدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن ذكرى مرور مائة عام على وصف هذا الداء لأول مرة، اعتمد القرار مت ٢٤ق ٧ بشأن مكافحة داء شاغاس والتخلص منه.

١٣- وأثارت مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالرعاية الصحية الأولية ومن بينها مشروع قرار بشأن الطب التقليدي (الشعبي) نقاشاً مستفيضاً أفضى إلى إنشاء فريق صياغة غير رسمي واعتمد المجلس القرار مت ٢٤ق ٨ المتعلق بالرعاية الصحية الأولية بما في ذلك تعزيز النظم الصحية وأوصى جمعية الصحة باعتماده وهو قرار ينصب في المقام الأول على إعادة تأكيد الالتزام بالقيم والمبادئ التي يجسدها إعلان ألما - آتا. وأوصى، أيضاً، جمعية الصحة باعتماد القرار مت ٢٤ق ٩ الذي يذكر، بالمثل، بإعلان ألما - آتا ويحث الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ إعلان بيجين بشأن الطب التقليدي (الشعبي) (الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

١٤- وأثار التقريران المتعلقان بدور منظمة الصحة العالمية ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية ومسودة استراتيجيتها للبحوث من أجل الصحة ومحفل باماكو الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة نقاشاً مطولاً استمر في إطار فريق غير رسمي للصياغة وفي مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس القرار م ت ١٢٤ق ١٢ وأوصى جمعية الصحة باعتماده وهو القرار الذي يدعو إلى المصادقة على الاستراتيجية وينص على مجموعة من الإجراءات، ويدعو مجتمع البحوث الصحية والمنظمات الدولية ومؤيدي البحوث والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين والدول الأعضاء إلى اتخاذها. ويطلب، أيضاً، إلى المديرية العامة القيام بجملة مهام من بينها، توجيه عملية تحديد الأولويات العالمية في مجال البحوث من أجل الصحة وتعزيز دور المراكز المتعاونة مع المنظمة.

١٥- ورحب المجلس بنتائج الدلائل الإرشادية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن زرع الخلايا والنسج والأعضاء البشرية التي قدم العديد من الدول الأعضاء مشروع قرار بشأنها. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمد المجلس القرار م ت ١٢٤ق ١٣ الذي أوصى فيه جمعية الصحة بالترحيب بالدلائل الإرشادية وحث الدول الأعضاء على تنفيذها. وطلب، أيضاً، إلى المديرية العامة القيام بجملة مهام، من بينها، مواصلة جمع وتحليل البيانات عن ممارسات منح وزرع الخلايا والنسج والأعضاء البشرية وعن مأمونيتها وجودتها وأخلاقياتها.

١٦- وأحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بأنفلونزا الطيور والأنفلونزا الجائحة وقد اطمأن إلى أن المنظمة سوف تواصل أنشطتها الداعمة لتبادل فيروسات الأنفلونزا والعمل على زيادة فرص التوصل إلى اللقاحات والفوائد الأخرى، مثل إنشاء آلية تتبع تتسم بالشفافية ونقل القدرة على إنتاج اللقاحات إلى البلدان النامية والعمل مع الشركاء في مجال شراء اللقاحات. وأحاط المجلس علماً، أيضاً، بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في أعمال الاجتماع الحكومي الدولي والذي أشير فيه إلى استئناف انعقاد الاجتماع المذكور على هامش جمعية الصحة.^١

١٧- وأفاد عدة أعضاء بما أحرزته بلدانهم من تقدم في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) ولكنهم تناولوا، أيضاً، بالوصف الصعوبات التي اعترضتها والمجالات التي يلزم فيها الدعم. وقد أحاط المجلس علماً بالتقرير.

١٨- وأحاط المجلس علماً، أيضاً، بالتقرير المتعلق بالأيدز والعدوى بفيروسه والصحة النفسية وهي مسألة معقدة تعتبرها الدول الأعضاء بمثابة تحد وسلط المجلس الضوء على الحاجة إلى التدريب ومواصلة البحوث. وعرض أعضاء عدة توفير الإرشادات اللازمة وتناولوا بالوصف نهج بلدانهم وخبراتها في هذا الصدد.

١٩- وأبدى أعضاء المجلس عدة تعليقات وطرحوا اقتراحات بشأن مسودة خطة العمل من أجل توقي العمى وضعف البصر اللذين يمكن تجنبهما، سوف تستعين بها الأمانة في صقل المسودة النهائية التي ستقدم إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الثانية والسنتين.

٢٠- وأقر أعضاء المجلس بأن المنتجات الطبية المزيفة باتت مشكلة متزايدة الخطورة على الصحة العمومية. وكان النقاش الذي أثاره هذا الموضوع الذي تباينت حوله الآراء، حافلاً ومثيراً للأفكار. وأقر المجلس بوجود أن تعد الأمانة تقريراً منقحاً تراعي فيه تعليقات الأعضاء المنصبة على أثر هذه المشكلة على الصحة العمومية وتدرج فيه معلومات جديدة وأن تعرض بالتفصيل في وثيقة منفصلة دور فرقة العمل الدولية لمكافحة تزييف المنتجات الطبية ومهامها والعضوية فيها.

١ من المقرر أن يستأنف الاجتماع الحكومي الدولي أعماله يومي ١٥ و ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩ في جنيف.

٢١- وبعد النظر في التقرير المتعلق بتوظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي ومسودة المدونة العالمية لقواعد الممارسة، قرر المجلس أن الحاجة تدعو إلى مزيد من التشاور وقدّر أكبر من المشاركة من جانب الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مدونة قواعد الممارسة. واتفق على أن يحيط علماً بالتقرير. واتفق، كذلك، على أن تعد المديرية العامة ورقة من أجل المشاورات الوطنية وأن تعقد جلسة إعلامية تقنية قبل إعداد تقرير المديرين الإقليميين المشترك وأن توصي المديرين الإقليميين بإدراج هذا الموضوع في جداول أعمال اللجان الإقليمية في وقت لاحق من العام الحالي وتوافي المجلس بتقرير إضافي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٢- وأحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بالاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية وهو التقرير المقدم بغرض توفير آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز قبل موافاة جمعية الصحة بالتقرير الختامي وسوف يواصل فريق الخبراء العامل الاجتماع للنظر في جملة أمور، من بينها، المقترحات المحددة المقدمة من أعضاء المجلس والمقترحات المبتكرة المتصلة بالتمويل.

٢٣- وأشاد المجلس بحسن توقيت النظر في مسألة دور القطاع الخاص في إيتاء خدمات الرعاية الصحية وهي مسألة معقدة، ولكن أعضائه خلصوا بعد مناقشة مطولة إلى أن مشروع القرار المقترح مبتسر وأنه يلزم مواصلة العمل بشأنه. وأقر المجلس بضرورة إنشاء فريق عامل غير رسمي للمساعدة في توفير التوجيه للأمانة خلال عملية إعداد تقرير منقح لنقديمه إلى جمعية الصحة في أيار/مايو ٢٠٠٩، يشمل مزيداً من البيانات على مواطن القوة والضعف فيما يوفره كل من القطاعين العام والخاص من خدمات الرعاية الصحية.

مسائل للعلم

٢٤- أحاط المجلس علماً بالتقارير المتعلقة بلجان الخبراء ومجموعات الدراسة ومجموعات لجان الخبراء الاستشارية وعضويتها. وأحاط علماً أيضاً بالتقارير المطلوبة بموجب القرارات السابقة وتغطي التقدم المحرز في المجالات التالية: آلية السيطرة على المخاطر المحتملة المحدقة بعملية استئصال شلل الأطفال، استئصال الجدري؛ تدمير مخزونات فيروس الجدري؛ الملاريا، بما في ذلك اقتراح بتكريس يوم عالمي للملاريا؛ تنفيذ منظمة الصحة العالمية لتوصيات فريق العمل العالمي المعني بتحسين التنسيق بين المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية في مجال الأيدز؛ توقي ومكافحة الأمراض المنقولة جنسياً؛ تعزيز نظم المعلومات الصحية؛ العمل من أجل ضمان التغطية الشاملة للتدخلات في مجال صحة الأم والوليد والطفل؛ استراتيجية دمج تحليل المسائل والإجراءات المتعلقة بنوع الجنس في عمل المنظمة؛ استعمال الأدوية على نحو رشيد؛ أدوية أفضل لعلاج الأطفال؛ التكنولوجيات الصحية.

مسائل البرنامج والميزانية

٢٥- أحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بتقييم أداء الميزانية البرمجية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بما في ذلك، التعليقات التي أبدتها بشأنه لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

٢٦- وكانت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة قد نظرت في مسودة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ المعدلة والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٠-٢٠١١ وطلبت إلى المجلس أن يأخذ تعليقاتها وشواغلها في حسبانها. وبعد مناقشة مفتوحة، أكدت المديرية العامة للأعضاء أنها ستراعي جميع التعليقات لدى

تتقيح الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٠-٢٠١١ المقرر تقديمها إلى جمعية الصحة. وقالت إنها ستعقد، أيضاً، اجتماعاً للجهات المانحة والأطراف المهتمة الأخرى لاستعراض نماذج التمويل والعمل. وأحاط المجلس علماً بالتقرير.

المسائل المالية

٢٧- أحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بجدول تقدير الاشتراكات ٢٠١٠-٢٠١١ الموصى فيه بأن تعتمد جمعية الصحة ذلك الجدول.

٢٨- وفي القرار مت ١٢٤ق ١٠ أكد المجلس تعديلات النظام المالي وأوصى جمعية الصحة باعتماد ذلك القرار الذي يقر تعديلات اللائحة المالية المتصلة ببدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية المنطبقة على القطاع العام.

المسائل الإدارية

٢٩- قدمت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة تقريراً إلى المجلس عن الخيارات المتعلقة بإنشاء لجنة استشارية إشرافية مستقلة من الخبراء طبقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة. وستتولى اللجنة دراسة ذلك الموضوع بإسهاب في اجتماعها العاشر وستقدم استنتاجاتها إلى المجلس للنظر فيها في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة في أيار/ مايو ٢٠٠٩.

٣٠- بعد استعراض مسودة الدلائل الإرشادية للسياسة العامة المتعلقة بالاشتراكات، أوصت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بأن يصادق المجلس عليها وينظر في الإجراءات التي ستتخذ مستقبلاً. ورحب المجلس بالتقدم المحرز وأحاط علماً بالتقرير ووافق على تقديم مسودة الدلائل الإرشادية إلى جمعية الصحة لتستعرضها وتصادق عليها.

٣١- وأقر أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتصلة بالتعددية اللغوية إلا أنهم حثوا على مواصلة العمل لإتاحة مزيد من المعلومات على موقع المنظمة على الإنترنت باللغات الرسمية ولغات العمل. وأحاط المجلس علماً بالتقرير.

٣٢- ونظر المجلس في تقرير لجنته الدائمة المعنية بالمنظمات غير الحكومية واعتمد القرار مت ١٢٤ق ١١ المعنون العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والذي يقضي بقبول دخول الهيئة الطبية الدولية في علاقات رسمية مع المنظمة ويؤكد صفة العلاقات الرسمية المؤقتة بين المنظمة وأربع منظمات غير حكومية بما يسمح لها بالمشاركة في أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية. وتم بموجب القرار نفسه وقف العلاقات الرسمية مع اثنتين من تلك المنظمات. وبعد استعراض ثلث الهيئات التي تربطها بالمنظمة علاقات رسمية. أقر المجلس مجموعة من الإجراءات يرد بيانها في المقرر الإجرائي مت ١٢٤(١).

٣٣- وبالإضافة إلى الموجود حالياً من جوائز المؤسسات، اختار المجلس أول فائز بجائزة الدكتور لي جونج - ووك التذكارية للصحة العمومية (المقرر الإجرائي مت ١٢٤(٦)).

٣٤- وفي المقرر الإجرائي مت ١٢٤(٩) أقر المجلس الصيغة المعدلة لجدول الأعمال المؤقت لجمعية الصحة العالمية الثانية والستين، ولكنه في خروج على الممارسة المتبعة، قرر أن يدرج في ذلك الجدول عدة بنود لم يناقشها. وفي المقرر الإجرائي مت ١٢٤(١٠) وافق المجلس على عقد دورته الخامسة والعشرين بعد المائة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩ في مقر المنظمة الرئيسي، بنجيف.

شؤون العاملين

٣٥- اعتمد المجلس القرارين مت ١٢٤ق ١ الذي يعيد به تعيين الدكتور ساملي بليانباغشانغ مديراً إقليمياً لجنوب شرق آسيا، ومت ١٢٤ق ٢ الذي يعين بمقتضاه الدكتور شين يونغ - سو مديراً إقليمياً لغرب المحيط الهادئ. وفي القرار مت ١٢٤ق ٣، أعرب المجلس للدكتور شيغيرو أومي بمناسبة تقاعده من المنصب آنف الذكر، عن تقديره وامتنانه لإسهامه الجليل في عمل المنظمة.

٣٦- وفي القرار مت ١٢٤ق ١٦ أوصى المجلس بأن تحيط جمعية الصحة علماً بتوصياته المتعلقة بمرتبات الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب ومرتب المدير العام وأن تقر تلك المرتبات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٧- وفي القرار مت ١٢٤ق ١٤، صادق المجلس على التعديلات التي أُدخلت على لائحة الموظفين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمرتبات موظفي الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا ومنحة التعليم والأبناء المعالين ومنحة السفر الخاصة لغرض التعليم، وفي القرار مت ١٢٤ق ١٥، أوصى جمعية الصحة بأن تعتمد التعديلات المقترحة إدخالهما على النظام الأساسي للموظفين والمتعلقين بإدارة الموارد البشرية على نحو رشيد بما في ذلك إعادة انتداب الموظفين، على أن يدخل هذان التعديلان حيز التنفيذ اعتباراً من ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وأحاط علماً أيضاً بالتقرير السنوي الخاص بالموارد البشرية وبتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية.

= = =